

Distr.: General
6 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١١٣ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر

عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدم ملف ترشح لمنغوليا لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم
المتحدة، مشفوعا بتعهداتها والتزاماتها الطوعية عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر
المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة السبعين
للجمعية العامة، في إطار البند ١١٣ (هـ) من جدول الأعمال.

(توقيع) سوخبولد سوخي



الرجاء إعادة استعمال الورق

161015 131015 15-17242 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجهة إلى
رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لمغوليا لدى الأمم المتحدة
ترشح مغوليا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ترشحت مغوليا لعضوية مجلس حقوق الإنسان
للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باعتبارها المرشح الأول من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

- إن مغوليا، باعتبارها بلدا التزم بتحقيق الهدف ٩ من الأهداف الإنمائية للألفية
بشأن تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد الحكم الديمقراطي، تدرك الدور المحوري
لحقوق الإنسان في التخطيط الإنمائي وتعترف بأن حقوق الإنسان وسيادة
القانون والديمقراطية عناصر مترابطة يدعم بعضها بعضا. فثمة مجموعة واسعة
من التشريعات الموضوعة استنادا إلى الدستور تحمي حقوق الإنسان في مغوليا،
بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والأمن والتعليم والثقافة والصحة والخصوصية،
فضلا عن حرية الدين والتعبير والتجمع والتظاهر السلمي والتنقل، وغير ذلك من
الحقوق.

- صدقت مغوليا على أكثر من ٣٠ صكا من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في
ذلك الاتفاقيات الأساسية، وتعمل على تنفيذها، مما يدل على التزامها القوي
بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان. ومغوليا
طرف في ١٥ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية وفي اتفاقيات جنيف الأربع
بشأن القانون الدولي الإنساني.

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	توقيع: ١٩٦٦
(١٩٦٩)	تصديق/انضمام: ١٩٦٩
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٦)	توقيع: ١٩٦٨
	تصديق/انضمام: ١٩٧٤
البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٧٦)	تصديق/انضمام: ١٩٩١
البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (١٩٩١)	تصديق/انضمام: ٢٠١٢
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٧٦)	توقيع: ١٩٦٨
	تصديق/انضمام: ١٩٧٤

- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠١٣) توقيع: ٢٠٠٩ تصديق/انضمام: ٢٠١٠
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨١) توقيع: ١٩٨٠ تصديق/انضمام: ١٩٨١
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٠) توقيع: ٢٠٠٠ تصديق/انضمام: ٢٠٠٢
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٧) توقيع: ٢٠٠٢ تصديق/انضمام: ٢٠٠٢
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (٢٠٠٦) توقيع: ٢٠١٣ تصديق/انضمام: ٢٠١٥
- اتفاقية حقوق الطفل (١٩٩٠) توقيع: ١٩٩٠ تصديق/انضمام: ١٩٩٠
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (٢٠٠٢) توقيع: ٢٠٠١ تصديق/انضمام: ٢٠٠٤
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (٢٠٠٢) توقيع: ٢٠٠١ تصديق/انضمام: ٢٠٠٣
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (٢٠١٤) توقيع: ٢٠١٣ تصديق/انضمام: ٢٠١٥
- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (٢٠١٠) توقيع: ٢٠٠٧ تصديق/انضمام: ٢٠١٥
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٨) توقيع: ٢٠٠٩ تصديق/انضمام: ٢٠٠٩
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٨) توقيع: ٢٠٠٩ تصديق/انضمام: ٢٠٠٩

- صادقت منغوليا على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ٢٠١٤، وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات في عام ٢٠١٥. وصادقت أيضا في عام ٢٠١٥ على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة في المناجم لعام ١٩٩٥ (رقم ١٧٦)، بحكم الحاجة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في مجال الأعمال، ولا سيما في قطاع الصناعات التعدينية.

وفي وقت سابق من عام ٢٠١٢، صدّقت منغوليا على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

- ما فتئت منغوليا تدعم باستمرار عمل المكلفين بولايات خاصة، وقد وجهت دعوة مفتوحة منذ عام ٢٠٠٤ إلى جميع المكلفين بإجراءات خاصة. وتلقينا منذ ذلك الحين ثماني زيارات من المقررين الخاصين المعنيين بالحقوق في الغذاء، وبالحق في التعليم، وبمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبالفقر المدقع وحقوق الإنسان، فضلا عن الفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وترحب منغوليا بتوسيع نطاق ولايات المقررين الخاصين، وهي على استعداد للتعاون معهم في تنفيذ توصياتهم وتزويدهم بالمعلومات اللازمة في إطار المتابعة.

- تعمل منغوليا بحسن نية على أن تقدم في الموعد المحدد تقريرها الوطني في إطار الاستعراض الدوري الشامل إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتقارير الدورية المقدمة عملاً بمعاهدات معينة من معاهدات حقوق الإنسان إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة.

وإذ تسلم حكومة منغوليا بالدور الفريد الذي تضطلع به آلية الاستعراض الدوري الشامل، فقد كان استعراض تقريرها الوطني المقدم للدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١٥ ناجحاً، حيث كانت معظم التعليقات عليه إيجابية. ومنغوليا ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الثاني، وهي توصيات تدرج، في جملة أمور، ضمن الفئات التالية:

- ١ - إلغاء عقوبة الإعدام؛
- ٢ - تدابير مكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- ٣ - حماية حقوق ومصالح الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة؛
- ٤ - زيادة مشاركة المرأة على مستوى صنع القرار؛
- ٥ - مكافحة العنف العائلي؛
- ٦ - حماية حقوق الطفل؛

- ٧ - مكافحة الاتجار بالبشر؛
- ٨ - تأمين الاحترام الكامل للحق في حرية التعبير؛
- ٩ - الانضمام إلى المعاهدات الدولية وإدماج أحكامها في التشريعات المحلية، وتحسين الإبلاغ عن تنفيذ تلك المعاهدات؛
- ١٠ - تعزيز ولاية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛
- ١١ - تنظيم دورات تدريبية بشأن تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها.

ويجري تشاور فعال مع المجتمع المدني في عملية إعداد هذه التقارير. فمنغوليا تدرك بأن إجراء مشاورات حقيقية وموسعة مع المجتمع المدني جزء أساسي من هذه العملية وهدف مشترك ينبغي تحقيقه بالتعاون مع المجتمع المدني.

- ما فتئت منغوليا، منذ عام ٢٠١٣، تقدم تبرعات مالية إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- تقوم منغوليا بإجراء إصلاحات قانونية واسعة النطاق لمواءمة قوانينها الوطنية مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتنطوي هذه العملية الشاملة للجميع، التي يشارك فيها المجتمع المدني مشاركة فعالة، على إنشاء آليات وطنية ملائمة، واعتماد برامج ذات صلة، وتحسين القدرات المؤسسية.
- في عام ٢٠٠١، أنشأت منغوليا اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في امتثال تام لمبادئ باريس. واللجنة مكلفة بالإشراف على ضمان حقوق الإنسان والحريات وتنفيذ القوانين الوطنية والوفاء بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، والمطالبة باستعادة الحقوق المنتهكة، وتقديم توصيات إلى سلطات الدولة. وقد حصلت اللجنة على مركز من الفئة "ألف" من لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقُبلت اللجنة أيضا في عام ٢٠٠١ بوصفها عضوا كاملا العضوية في منتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، واستضافت بنجاح في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ الاجتماع العام السنوي العشرين للمنتدى والمؤتمر الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين ويركز على منع التعذيب وحماية حقوق وكرامة الأشخاص المودعين في أماكن الاحتجاز. وتقدم اللجنة تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان في البلد لكي ينظر فيها البرلمان ويتخذ إجراءات متابعة بشأنها. وبعد استعراض برنامج العمل الوطني بشأن حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣،

تعكف الحكومة حاليا على وضع خطة عمل جديدة تعكس التحديات الناشئة التي تعترض سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

- ترأست منغوليا بنجاح المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦، ومجتمع الديمقراطيات في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣.

التعهدات والالتزامات الطوعية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - على الصعيد الدولي

- تدعم منغوليا مبادئ اللانتمائية والشمولية وعدم التجزؤ في حقوق الإنسان، وستعمل على ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.
- ستواصل منغوليا دعم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والعمل الذي تقوم به المفوضية من أجل رفع مستوى القدرات المؤسسية وتحسين المهارات المهنية في البلدان المحتاجة. وستقوم منغوليا أيضا بدعم استقلالية المفوضية وتقديم تبرعات مالية لأنشطتها.
- ستسهم منغوليا في التنفيذ الكامل لولاية مجلس حقوق الإنسان، بسبل منها تعزيز قدرته على التصدي بطريقة مجدية وفعالة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتشاطر منغوليا الرأي القائل بأن المجلس ينبغي له أن يكون بمثابة منبر لتعزيز المناقشة المفتوحة وتحسين التعاون الدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان، مع ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية على السياسات الوطنية.
- ستسعى منغوليا، وهي تدرك الدور المحوري للمجلس في تعزيز الطابع العالمي لحقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزؤ، إلى تعزيز عدم التمييز، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال، ومكافحة الاتجار بالبشر بجميع أشكاله، وحماية حرية الرأي والتعبير وحرية الدين والمعتقد وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وتعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
- ستواصل منغوليا دعم الولايات المتعلقة بالإجراءات الخاصة للمجلس والاستعراض الدوري الشامل والعمل من أجل توسيع نطاقها من خلال جملة أمور منها تحسين

أساليب عمل المجلس والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وستعمل منغوليا على بناء توافق في الآراء بشأن التدابير الملموسة الكفيلة بوضع حد للأعمال الانتقامية ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة.

- ستنظر منغوليا في التصديق على تعديلات كمبالا المدخلة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتنظر في إصدار إعلان بموجب المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وستنظر أيضا في الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها.
- ستدعم منغوليا الجهود الدولية الرامية إلى وضع صك ملزم قانونا ينظم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية.

٢ - على الصعيد الوطني

- ستواصل منغوليا الوفاء على نحو شامل بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني من خلال توسيع نطاق التعاون مع جميع أصحاب المصلحة.
- ستواصل منغوليا تقديم تقريرها بموجب الاستعراض الدوري الشامل وغيره من التقارير الوطنية المقدمة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في الموعد المحدد، وستضع آلية فعالة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والمكلفين بولايات خاصة.
- تشمل الإصلاحات القانونية الجارية قائمة طويلة من الحقوق المتعلقة باللجوء إلى العدالة والحصول على محاكمة وفق الأصول القانونية، بما يشمل حقوق المشتبه فيهم والمتهمين والمدعى عليهم والمحامين والضحايا والشهود. وقد اعتمدت في الآونة الأخيرة قوانين جديدة بشأن حماية الشهود والضحايا، وتقديم المساعدة القانونية إلى المواطنين المعسرّين، ودائرة مسؤولي الأمن القضائي، في حين عدّل قانون الشرطة للامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتنظر الحكومة حاليا في مشروع القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية الجديدين، فضلا عن قوانين بشأن الجرائم والتحقيق وإنفاذ القانون تتضمن أحكاما بشأن الأخلاقيات.

- ستعزز منغوليا جهودها المبذولة لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك في المناطق الريفية، وتنفيذ التدابير اللازمة لضمان حماية حقوق الطفل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، والتصدي للعنف والتمييز ضد المرأة، وتكثيف جهودها لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومنعه. وستنفذ منغوليا تدابير ترمي إلى حماية حقوق الرُّحْل فيما يتعلق باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية التقليدية، وضمان تهيئة إطار قانوني مؤات لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
- ستعزز منغوليا جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتهيئة الظروف المؤاتية لخطة تنمية وطنية شاملة لما بعد عام ٢٠١٥.
- تقدّر منغوليا المشاركة الشعبية بوصفها عنصراً أساسياً في حقوق الإنسان والديمقراطية، وفي هذا الصدد، فإنها ستعمل، في حال انتخابها، على نحو وثيق مع منظمات المجتمع المدني فيما تجريه من مداولات بوصفها عضواً في المجلس.

٣ - خلاصة

يندرج احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة والمساواة في صميم جميع السياسات التي تتبعها حكومة منغوليا. وتعتقد منغوليا، وقد مرت على نحو متزامن بمرحلتين انتقالتين نحو الديمقراطية واقتصاد السوق وأحرزت تقدماً كبيراً، أن لديها، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، الكثير لتقدمه وتطلع عليه الدول الأعضاء في سعينا المشترك لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، فإن منغوليا تلتزم بدعم القيم من الأعضاء الآخرين.